الفساد المالي وتداعياته على الاقتصاد والمجتمع

علي حبيش*

الملخص :

يعد الفساد المالي من اخطر الظواهر التي تواجه بلدان العالم ، وعلى الأخص النامية منها ، وذلك لتأثيره المباشر وتسببه في فشل عملية البناء والتنمية الاقتصاديتين ، وتهديمه للقدرات الذاتية ، مما يجعل الدولة عاجزة عن مواجهة تحديات التنمية ، فقد كان للفساد المالي والإداري اهتمام كبير من طرف جميع الأطراف مسئولين وباحثين ، حيث اتفق الجميع على ضرورة وضع إطار عملي مؤسس الهدف منه حصر قدر الإمكان هذه الظاهرة الخطيرة وعلاجها من خلال خطوات ميدانية جدية ، إن مكافحة الفساد المالي والإداري في أية دولة يتطلب جهاز إداري قوي يقوم بتنفيذ سياسة واضحة وصارمة لمراقبة جميع أوجه الإنفاق العام ، ذلك انه قد تحدث حالات فساد بسبب حصول أصحاب السلطات على مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة .

إن استفحال جريمة الفساد المالي والإداري في أية دولة أو قطاع اقتصادي أو غير اقتصادي من شانه أن يخلف آثارا سلبية وكارثية على جميع المستويات ، تكون نتائجها ماثلة للعيان ولفترات زمنية طويلة .

إشكالية البحث : ما هي الآثار التي يخلفها الفساد المالي والإداري على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ؟.

الكلمات المفتاحية : الفساد المالي ، الفساد الإداري ، الاقتصاد الموازي ، الغش الجبائي .

Abstract :

The financial and administrative corruption of the most dangerous phenomena facing the countries of the world, particularly developing ones, to its direct impact and is caused by shell in the process of construction and development, and self – destruction capacity, leaving the state unable to meet

* كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة آكلي محند أولحاج بالبويرة ، alihabiche@yahoo.fr

the challenges of development.

It was the financial and administrative corruption much attention by all parties (official and researches) , where all agreed on the need to develop a practical framework founder , intended to limits as much as possible this dangerous phenomena and treatment of serious field through the steps .

The fight against financial and administrative corruption in any country requires a strong administrative staff carries out a clear policy and strict control of all aspects of public spending , so that might occur due to corruption of office holders and for the authorities to personal interest at the expense of public Interest .

Problematic : what's the impact of financial and administrative corruption in economic and social level.?

Keyword : Financial corruption, administrative corruption, hiding economy, evasion fiscal.

مقدمة :

يعرف الفساد المالي والإداري انتشارا كبيرا على كافة المستويات الوطنية والإقليمية والدولية ، حيث أصبحت مظاهره ونتائجه ماثلة للعيان في مناسبات عديدة ، كما مست هذه الظاهرة الخطيرة مختلف الأجهزة الحكومية ، فلا يوجد قطاع أو ميدان اقتصادي أو غير اقتصادي يخلو ولو من بعض ملامح الفساد الإداري والمالي ، خاصة عندما ترتبط مصلحة مسؤولي تلك القطاعات التي يحدث فيها الفساد مع أجهزة الرقابة والمكافحة ، لأنه عندما لا يختلف الطرفان تبقى مظاهر الفساد مخفية لفترة طويلة جدا .

أن معالجتنا لموضوع ذوي قدر كبير من الأهمية والخطورة وعلى جميع المستويات الإقليمية والقطاعية لهو اهتمام مستمد من الواقع الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي وغيرها من المجالات الأخرى ، وكل هذه المجالات إذا ما تعرضت لممارسات الفساد المالي والإداري فإنها ستخلف أثارا سلبية وكارثية يتحمل الجميع نتائجها .

إن دراسة النتائج السلبية للفساد المالي والإداري ، تعطي لنا فرصة لتوضيح مدى خطورة هذه الظاهرة (الجريمة) ، إذا ما انتشرت واستفحلت في بلد ما فإنها تلقي بثقلها على كافة البرامج التنموية سواء في الميدان الاقتصادي أو الاجتماعي وحتى الميدان السياسي ، فالفساد يشكل أخطر عملية عكسية للتنمية ، بحيث انه يؤدي إلى استنزاف الموارد والخيرات ، وبالتالي فهو يؤدي أيضا إلى اختلال في البنى الأساسية التي ترتكز عليها عملية التنمية .

إن تأثير الفساد المالي والإداري يمتد أيضا إلى التأثير على الروابط الاجتماعية وعلاقة الأفراد مع الدولة الحاكمة ، فتغيب الثقة وتكثر الاحتجاجات والاضطرابات مما يهدد النسيج الاجتماعي بالتفكك ، أما على الصعيد السياسي فانه قد يحدث تواطؤا بين السياسي وأصحاب المشاريع لتوطيد علاقاتهم ولو بسبيل الفساد وعلى حساب المصلحة العامة .

وإن مختلف الآثار السلبية والخطيرة جدا جعلت من هذه الظاهرة الإجرامية الخطيرة محل دراسة وتحليل ومكافحة دولية مستمرة ، فلقد أبرمت اتفاقيات ثنائية وجماعية ، وتأسست هيئات دولية ، واتسع نطاق التعاون الدولي في سبيل مكافحة الفساد والمفسدين ، إن للفساد المالي والإداري آثار مدمرة ليس فقط على النواحي الأخلاقية بل يطال بشكل مباشر النواحي الاقتصادية والسياسية لأي بلد .

لقد أثبتت الدراسات الميدانية أن للفساد انطباعا سيئا على وضعية الفقر ، ومستوى الأسعار ونجاعة المشاريع الاستثمارية ، والإنفاق الحكومي ، وتوزيع الدخل ، ونوعية الخدمات ، ووضعية الموارد البشرية والفكرية ، والتحصيل الجامعي ، وتكاليف الإنتاج وأعباء الاستغلال ، وعلى الرغم من بعض التفسيرات التي تذهب إلى أن للفساد بعض الآثار الايجابية على صعيد تخصيص الموارد وتسهيل الخدمات والإجراءات الإدارية وربح تكلفة الوقت ، إلا أن جل الدراسات أبرزت الأثار المدمرة للفساد [1].

ـ فالتهرب الجبائي من شانه أن يضعف ميزانية الدولة .

ـ والتهرب الجمركي من شانه أن يخل بتنافسية الشركات كما يحرم الدولة من إيرادات مالية هامة .

ـ والاختلاس يزيد من اتساع رقعة الاقتصاد الريعي ويطرد النقود خارج دائرة الإنتاج .

ـ وتهريب الأموال يقلل من ثقة المستثمر الوطني والأجنبي .

ـ كما أن تبذير المال العام يخلق بعض الاضطرابات الاجتماعية الخطيرة ويفتح الحوار السياسي على موضوعات تصرف النظر عن موضوعات التنمية والإصلاح .

ـ الفساد الإداري يحرم المؤسسات الاقتصادية من الكفاءات والقيادات الرشيدة .

ـ الفساد يعيق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي المؤسسات التي

(1) د . بشير مصيطفي ، الفساد الاقتصادي مدخل إلى المفهوم والتجليات ، مقال منشور في مجلة دراسات اقتصادية ، العدد السادس ، الجزائر ، جويلية 2005 ، ص 18 .

يعول عليها كثيرا في نمو الاقتصاد .

سنستعرض من خلال هذه المداخلة جميع الآثار السلبية الكارثية التي تخلفها جريمة الفساد الإداري والمالي ، وذلك من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : الآثار الاقتصادية :

يمكن إجمال مختلف الآثار الاقتصادية للفساد المالي والإداري في النقاط التالية :

1 : آثار على النمو الاقتصادي :

حيث أن الفساد يعوق النمو الاقتصادي من خلال استخلاص الريع «الاستئثار بالفائض الاقتصادي» مما يؤثر سلبا على هذا النمو بالنسبة لمنظمي المشروعات المحلية أو الأجنبية ، كما يزيد من مشكلة الرشوة وعدم التأكد مما إذا كان الموظفون الذين يتقاضون الرشوة سينفذون دورهم في الصفقة أم لا ، ومع ازدياد الفساد يقوم المستثمرون بإضافة المدفوعات الناجمة عن الرشاوى والعمولات إلى التكاليف ، مما يرفع التكلفة الإجمالية للمشروعات ويخفض العائد على الاستثمار ، وبصفة عامة فإن الفساد المالي والإداري هو المعوق الأكبر للتنمية المستدامة ومعوق أول لتقليل الأداء الحكومي الجيد .

2 : آثار على القطاع الضريبي :

حيث يترتب على الفساد في مجال القطاع الضريبي آثار خطيرة ، يمكن أن نشير إليها كما يلي :

ـ عندما يكون هناك فساد في القطاع الضريبي فان هذا يدفع البعض إلى تقديم إقرارات ضريبية تظهر وعاء ضريبيا غير حقيقي لهؤلاء الأفراد ، وبهذه الطريقة يتمكنون وبطريقة زائفة من إظهار مقدرة منخفضة مقارنة بمقدرتهم الحقيقية ، في حين لا يستطيع الممولون الأمناء من تخفيض هذه المقدرة بنفس الطريقة ، فإذا عوامل الاثنان (وهما من يقدم إقرارات صحيحة ذات مقدرة حقيقية على الدفع ، ومن يقدم إقرارات مزيفة لا تعكس مقدرته الحقيقية على الدفع) معاملة ضريبية واحدة فإن هذا يعني إخلال الفساد بمبدأ العدالة الأفقية ، التي تقوم على أساس معاملة ضريبية متماثلة للأفراد ذوي القدرة المتساوية على الدفع .

ـ أيضا يترتب على ممارسات الفساد في القطاع الضريبي مقدرة زائفة على الدفع للأفراد المنهمكين في الممارسات الفاسدة ، مما ينجم عن هذه الممارسات وانتشارها على نطاق واسع انخفاض زائف في الطاقة الضريبية للمجتمع ككل ، فإذا كان واضع السياسة المالية سيضع حجم الإيرادات الحكومية ويخطط لحجم

الإنفاق الحكومي على أساس الطاقة الضريبية الزائفة ، فان السياسة الاقتصادية لنستطيع تحقيق ما ينشده المجتمع من أهداف مختلفة[1].

3 : آثار على مستوي التنمية في البلاد :

ذلك أن القياس الحقيقي والمنطقي لتطور الدول هو مستوى التنمية المحقق وليس معدلات النمو المسجلة ، وحتى أن التنمية التي هي في الغالب تهدف إلى القضاء على التخلف ، هذا الأخير يمكن قياسه أيضا حسب عدة مؤشرات اقتصادية واجتماعية مختلفة ومتعددة مثل (الإنتاج ، متوسط الدخل الفردي ... الخ) [2] .

إنه وحسب ما ذكر فان الهدف دوما هو تحقيق معدلات نمو عالية تعكسه على أرض الواقع تنمية كبيرة ، بهدف القضاء على كافة مظاهر التخلف ، وهذا الأخير ليس مرده دوما قلة الأموال المطلوبة للاستثمار في بلد ما ، بل قد تكون هناك أموال وفيرة إلا أن التنمية لم تتحقق في ذلك البلد ، ومرد ذلك إلى طبيعة الهياكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة [3] ، وما تتسم به تلك الهياكل من توزيع للنفوذ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، وطبيعة العلاقات الدولية التي تربط بين عالمي الجنوب المتخلف والشمال المتقدم ، وكذلك علاقات القوى الناشئة من وجود تفاعل هذه الهياكل والأطر المحلية والدولية ، بحيث تحدد توزيعا معينا للسلطة يؤدي إلى كون سلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تنحصر بيد فئة اجتماعية معينة دون الفئات الأخرى ، مما يسبب ضعف التخطيط وانعدام التوزيع العادل وعدم الاكتراث بتخفيف حدة الفقر ، الذي مؤداه دوام حالة التخلف وفقدان التنمية الناجم عن تحقيق تلك الفئات أكبر قدر ممكن من الثروة والتصرف فيها بدون تفويض ، والتمتع بها من دون قيود ، مما قد يؤدي إلى شيوع حالات الفساد ، كما أن غياب الشفافية والمساءلة الصارمة خصوصا على هرم السلطة يؤدي إلى انتشار الفساد وغياب التنمية وفقدان الثقة [4].

(1) مزوالي محمد (من جامعة بشار) ، مقال بعنوان : مكافحة الفساد في القانون الجزائري وأساليب معالجته ، الملتقي الوطني الأول حول الآليات القانونية لمكافحة الفساد ، جامعة ورقلة ، 02 ـ 03 ديسمبر 2008 .

(2) إسماعيل شعباني ، مقدمة اقتصاد التنمية ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1997 ، ص11 .

(3) من ابرز ذلك : التجربة الألمانية التي وضعها العالم الألماني « شاخت» والتي أدت إلى تطور ألمانيا ، حيث تم نقل تلك التجربة حرفيا وتطبيقها على إندونيسيا لكنها فشلت وذلك بسبب إقصاء اعتبارات وخصائص الإنسان الإندونيسي والاعتماد فقط على الأموال المادية (لأنه ما يصلح في ألمانيا ليس بالضرورة أن يصلح في إندونيسيا) .

(4) عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود ، الفساد والإصلاح ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 2003 ، ص151 .

4 : آثار على الدخل الوطني وتوزيعه :

ذلك أن انتشار الفساد في مناحي الاقتصاد يؤدي إلى تحصيل أموال طائلة دون وجه حق ، هذه الأموال(والواقع الدولي يثبت ذلك) يتم تهريبها دوما إلى البنوك الأجنبية من أجل إخفائها والاحتماء بالسرية المصرفية التي توفرها ما يعرف بدول الملاذ المصرفي الآمن ، ومع تكرر هذه العمليات الإجرامية من اختلاس وتهريب للأموال إلى الخارج يحرم الاقتصاد الذي تكونت فيه تلك الأموال من أية عوائد ايجابية لو تم استثمارها محليا[1].

ولأن أصحاب الأموال غير المشروعة لا تهمهم أبدا الجدوى الاقتصادية لأي مشروع استثماري يقومون به ، فإن ذلك يفسد مناخ الاستثمار داخل البلاد ، وان إدخال تلك الأموال القذرة في الدورة الاقتصادية يؤدي إلى حدوث خلل في توزيع الدخل الوطني[2] ، هذا الخلل في التوزيع يكون ناتج عن حصول بعض الأفراد على مدا خيل لايستحقونها ، في الوقت الذي لا يحصل فيه أصحاب الدخول المشروعة على أية زيادة ، وما يتبع هذا من فوارق اجتماعية خطيرة .

5 : آثار على الإدخار المحلي :

حيث توجد دوما علاقة عكسية بين الفساد المالي والادخار المحلي ، بمعنى أنه كلما زادت أشكال الفساد المالي والاقتصادي قل معدل الادخار المحلي ، وذلك بسبب تهريب تلك الأموال إلى الخارج خشية فضح أمرها ، وبالتالي تقل المدخرات التي يمكن أن توجه لتنمية الاقتصاد [3] .

6 : آثار على قيمة العملة الوطنية :

حيث تؤدي حالات الفساد المالي إلى حصول بعض الأطراف على مبالغ مالية كبيرة ، دون أن يقابلها زيادة فعلية في حجم السلع والخدمات ، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وحدوث التضخم ، إضافة إلى أن عمليات إخفاء الأموال المختلسة محليا يتم إخفاءها في الخارج يجعل من الطلب على العملة الأجنبية اكبر منه على العملة المحلية ، وبالتالي تتدهور قيمة العملة المحلية ، مما يستدعي

(1) صلاح الدين حسن السيسي ، غسيل الأموال الجريمة التي تهدد استقرار الاقتصاد الدولي ، دار الفكر العربي ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، 2003 ، ص 47 .

(2) د . محمد شعيب ، تبييض الأموال ، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية ، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت ، منشورات حلبي الحقوقية ، الجزء الثالث ، الطبعة الأولي ، بيروت ، 2002 ، ص238 .

(3) د . صلاح الدين حسن السيسي ، القطاع المصرفي وغسيل الأموال ، عالم الكتاب ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 2003 ، ص182 .

السلطة النقدية التدخل للحفاظ على قيمتها ومعدل صرفها[1].

المبحث الثاني : الآثار الاجتماعية

إن للفساد مفسدة حقيقية للمجتمعات البشرية ، فعن طريقه تضيع الحقوق والقيم الأخلاقية والثقافية ، لينتج عنها مشكلات اجتماعية وثقافية عديدة ، ومن ابرز الأخطار التي يخلفها الفساد على المستوى الاجتماعي نذكر :

1 : إفساد السلوك الأخلاقي للموظفين :

حيث أن انتشار الفساد مع مرور الوقت يصبح استئصاله صعب جدا ، ولهذا يتحول إلى سلوك مستقر ومتعارف عليه في الدوائر الحكومية وقطاعات الأعمال العامة والخاصة ، وبدلا من أن يقاومه الضمير العام فانه يتغاضى عنه ، بل يعمل أحيانا على مجاراته ، وفي هذه الحالة سوف يتغير دليل السلوك الأخلاقي الذي يحكم تصرفات الموظفين إلى دليل للسلوك لا أخلاقي الذي يحكم هذه التصرفات ، ولما كان الفساد على هذا النحو فهو لن يقف عند حد الدائرة أو المؤسسة الحكومية الواحدة ، بل سينتشر في جميع الجهات الحكومية ، مما يعرض النظام الاجتماعي للخطر .

2 : إحداث خلل في القيم الاجتماعية :

فالثراء السريع وانتشار مظاهر الوجاهة ، كلها مظاهر سوف تتصدر القيم السائدة متقدمة بذلك على قيم الأخلاق والعلم والمناصب العليا ، التي كانت طموح الشباب والدافع لهم للالتحاق بالتعليم الجامعي ، ويحل محلها آمال تحقيق المستقبل بان يكون « رجل أعمال كبير » فلم يعد مهما التمييز في العمل بقدر المكسب العائد أيا كان مصدر هذا المكسب ، ويصبح الرصيد العلمي غير مهم بل أحيانا يثير السخرية ليحل محله الرصيد البنكي بالإضافة إلى رصيد السلطة (المناصب) ورصيد الوجاهة متمثل في الصداقة والعلاقات مع كبار رجال الأعمال والمسئولون[2].

3 : ارتفاع معدلات البطالة وتدني مستوى معيشة السكان :

ذلك أن محاولة أصحاب الأموال القذرة التي اكتسبوها بطرق الفساد يعملون على إخفاءها في الخارج ، مما يؤدي إلى تعطيل جزء من الدخل الوطني الموجه

(1) د . عبد الكريم طيار ، الرقابة المصرفية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، 1998 ، ص52 .
(2) د . حسنين المحمدي بوادي ، الفساد الإداري (لغة المصالح) ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، 2008 ، ص28 .

للاستثمارات اللازمة لتوفير مناصب عمل للمواطنين ، كما أن الأموال التي يتم تهريبها تؤدي إلى تسرب جزء من المنح والمعونات لصالح هؤلاء المفسدين ، كما أن الاختلالات التي تحدث في توزيع الدخل على أفراد المجتمع بشكل سيئ يزيد من عدد الفقراء ، ويخلق تمييزا بين مختلف الطبقات الاجتماعية .

4 : الفساد آفة من آفات التخلف (1) :

إن التحليل الموضوعي لآلية عمل الفساد الاقتصادي يجرنا إلى تفحص الصفقة المعقودة بين عميلين اقتصاديين هما (المفسد والمفسد) ، فالمفسد هو الذي يملك قبل عقد الصفقة وسائل مالية فعلية أو يقدر انه سيملكها مستقبلا بفضل عقد الصفقة ، أما المفسد فهو الذي يملك بحكم وضيفته في مؤسسة اقتصادية القدرة على التأثير في آلية اتخاذ القرار ، وتتلخص صفقة الفساد في التوافق بين المفسد والمفسد ، على أن يدفع الأول أجرا ماليا للثاني مقابل الأتعاب والمخاطر التي سيتحملها هذا الأخير من جراء قيامه لصالح المفسد بالتأثير على تطبيق عرف أو قاعدة أو عادات وتقاليد راسخة في آليات اتخاذ القرار ضمن المؤسسة حيث يمارس المفسد مسؤولية مؤسسية ، أحيانا سيتعين على الفريق الثاني لكي يفي بعهده اتجاه الأول ، أن يخالف مخالفة صريحة شكل أو جوهر مسار قانوني أو تنظيمي يرمي إلى نظم هذه الآلية الاقتصادية أو تلك .

عندما يتعلق الأمر بتحليل الفساد ، يكون الميل الطبيعي إلى التوقف عن البعد الأخلاقي للظاهرة والتنديد بسلوك المفسد الذي يشرى ثراء غير مشروع ، ولا يمكن أن نلاحظ هذا الميل في أي مكان مثلما نلاحظه في الاستياء الأخلاقي الذي تثيره مظاهر الفساد في العالم الثالث التي تعد الأكثر ظهورا للعيان والأكثر شيوعا مما هي عليه في البلدان المتقدمة .

وغالبا ما يعتبر الفساد آفة من آفات التخلف التي لا تعد ولا تحصى ، لهذا تكون أيدي المفسدين المنتمين إلى البلدان الغنية أكثر انطلاقا مما هي عليه عندما يعملون داخل أوطانهم ، لأنهم يتمكنون من التذرع بأن صفقة الفساد هي جزء من عادات البلد المتخلف وأن هذه هي الوسيلة الوحيدة لعقد الصفقات ، وعادة مألوفة في الوسط الاجتماعي والاقتصادي لذلك البلد المتخلف .

(1) جورج قرم ، مرتكزات الاقتصادي السياسي للفساد ، نص منشور في مجلة دراسات اقتصادية ، العدد الأول ، السداسي الأول ، الجزائر ، 1999 ، ص145 .

5 : تغير السلوكيات الفردية [1]

حيث أن الفساد يقلل من فرص الفقراء على الكسب لعدم مقدرتهم على المنافسة في ظل انتشار الفساد ، ولذلك تقتصر فرص الربح على ذوي المناصب الرفيعة ، دون باقي أفراد المجتمع ، مما يزيد من نسبة المهمشين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، مما يؤدي إلى تثبيط الهمم وانخفاض الحافز لدى الشرفاء ، طالما أن ثمار التنمية لن يتم توزيعها بصورة عادلة ، ويؤدي ذلك كله إلى انخفاض ثقة الأفراد في الحكومة ، مما يؤدي إلى حدوث اضطرابات وقلاقل تهدد الأمن والاستقرار العام في البلد .

وقد يترتب على ذلك تغير الحوافز والدوافع السلوكية بحيث تسود الأنشطة غير الإنتاجية الساعية إلى الربح السريع ، كالمشروعات الخدمية والسياحية والمضاربة على العملات .

المبحث الثالث : الآثار السياسية

إن انتشار الفساد المالي خاصة الفساد الكبير منه ، والذي ينخرط فيه كبار المسئولين بالدولة ، سوف يؤدي إلى أن تتخذ القرارات الاقتصادية ليس على أساس ما يدفع النمو الاقتصادي إلى تحقيق رفاهية المواطنين ، وإنما تتخذ القرارات على أساس المكاسب التي تعود على كبار المسئولين أنفسهم هم وعائلاتهم ، وكذلك حلفائهم من السياسيين ورجال الأعمال ، مما يؤدي إلى فقدان النظام السياسي للشرعية ، أي القبول الاختياري من جانب المواطنين لمؤسساته وقياداته ، ويشعر المواطنون بالاغتراب عنه والعزوف عن المشاركة في منظماته وأنشطته ومع أول شرارة سخط وغضب يتهاوى النظام مثلما حدث في العديد من بلدان العالم [2].

إن مسألة السيطرة على النظام السياسي (نظام الحكم) في ضل انتشار واسع للفساد المالي وفي أغلب الميادين ، يؤدي إلى خلق أضرار كبيرة بنزاهة الحكم ، وذلك بهيمنة وسطوة أصحاب الأموال (الفاسدة) على مختلف دواليب الحكم ، والتأثير عليهم من خلال دفع المسئولين في الدولة إلى اتخاذ قرارات اقتصادية وسياسية وقانونية تكون في صالح هؤلاء المجرمين ، إضافة إلى انتشار الرشوة وتغييب الكفاءات .

---

(1) طارق محمود عبد السلام السالوس ، التحليل الاقتصادي للفساد ، دار النهضة العربية ، جامعة حلوان ، 2005 ، ص42 .

(2) عمرو صابر ، الفساد الإداري والاقتصادي ـ رؤية واقعية اقتصادية ـ ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 09 ، جويلية 2007 ، الجزائر ، ص89 .

يحدث أحيانا أن يقوم أصحاب الأموال الفاسدة بتمويل بعض النزاعات العرقية والطائفية والدينية في بعض مناطق العالم ، سواء بواسطة السلاح أو الأموال ، حيث أشارت الأمم المتحدة إلى أن الأرباح الناتجة عن عمليات غسيل الأموال تمول بعض اعنف النزاعات العرقية والطائفية ، ومن ثم تمويلها بالمال والسلاح اللازمين[1].

المبحث الرابع : آثار على البيئة والصحة العمومية :

إنه ومما لا شك فيه أن انتشار الفساد بشتى صوره من رشوة وإكراميات وهدايا وغيرها والتي تعني في كل الحالات دفع مبالغ مالية مقابل الحصول على الخدمات والتراخيص والمستحقات أو رفع الأسعار . . . الخ ، كل هذا يؤثر تأثيرا سلبيا على العديد من مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتي من ضمنها آثار على البيئة والصحة العمومية ، فقد يؤدي دفع الرشوة للتغاضي عن قواعد الحفاظ على البيئة والصرف الصحي مما قد يؤديان إلى انهيار شبكة الصرف الصحي وانتشار الأمراض الخطيرة التي ترفع من تكاليف العلاج ورفع فاتورة استيراد الدواء مما يكرس التبعية لمخابر الدواء الأجنبية[2].

وفي التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية لعام 2008 قدم هذا التقرير مسحا شاملا لمدى تأثير الفساد على قطاع المياه الذي يعتبر عصب حياة البشرية كلها ، كما ينبه التقرير إلى أن عدم التحرك لمكافحة الفساد في قطاع المياه سيؤدي إلى آثار سلبية اقتصادية وبشرية وتدمير للنظم الصحية والبيئية ، ويشير التقرير إلى انه يوجد ما يقرب من 1,2 مليار شخص في العالم يفتقرون للحصول على المياه بشكل مضمون إضافة إلى ما يزيد عن2,6 مليار شخص بلا مرافق صرف صحي .

خاتمة :

ما يمكن قوله في الختام هو أن ظاهرة الفساد المالي والإداري مثل جريمة اقتصادية ذات أبعاد متعددة ، تحدث نتيجة ممارسات غير مشروعة قانونا ، تتغذى من مصادر وأسباب عديدة أن الآثار السلبية لجريمة الفساد المالي والإداري جعلتها دوما محط مكافحة وعلى جميع المستويات .

ومن أجل تجنب الآثار الكارثية لهذه الجريمة نقترح التوصيات التالية :

ـ العمل على معرفة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية التي تدفع الأفراد

(1) د . محمد عمر ألحاجي ، غسيل الأموال جريمة بيضاء لكنها خطيرة جدا ، دار المكتبي ، الطبعة الأولى ، دمشق ، 2005 ، ص87 .

(2) عبد المعطي لطفي ، تأثير الفساد على التنمية الاقتصادية ، مؤتمر بعنوان (نحو تدعيم الشفافيات في المحليات) منظم من طرف مركز المشروعات الدولية الخاصة ، القاهرة ، 08 جويلية 2007 .

بالقيام بممارسات الفساد المالي والإداري ، ومن ثم القضاء على المسببات الأصلية قبل مكافحة النتائج .

ـ توفير الظروف الاقتصادية والاجتماعية الملائمة لحياة الأفراد ، مما يخلق العدالة الاجتماعية التي تقلل من ممارسات الفساد المالي والإداري .

ـ سن قوانين محلية من شأنها ردع وعقاب جميع المتسببين في ممارسات الفساد المالي والإداري .

ـ العمل على التطبيق الميداني وبكل صرامة ودون تمييز حتى تكون تلك القوانين ذات فعالية .

ـ خلق هيئات دولية تعمل على التنسيق الدولي وتبادل المجرمين .

قائمة المراجع :

(1) د . بشير مصيطفي ، الفساد الاقتصادي مدخل إلى المفهوم والتجليات ، مقال منشور في مجلة دراسات اقتصادية ، العدد السادس ، الجزائر ، جويلية 2005 .

(2) ا . مزوالي محمد (من جامعة بشار) ، مقال بعنوان : مكافحة الفساد في القانون الجزائري وأساليب معالجته ، الملتقي الوطني الأول حول الآليات القانونية لمكافحة الفساد ، جامعة ورقلة ، 02 ـ 03ديسمبر 2008 .

(3) إسماعيل شعباني ، مقدمة في اقتصاد التنمية ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1997 .

(4) عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود ، الفساد والإصلاح ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 2003 .

(5) صلاح الدين حسن السيسي ، غسيل الأموال الجريمة التي تهدد استقرار الاقتصاد الدولي ، دار الفكر العربي ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، 2003 .

(6) د . محمد شعيب ، تبييض الأموال ، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية ، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت ، منشورات حلبي الحقوقية ، الجزء الثالث ، الطبعة الأولي ، بيروت ، 2002 .

(7) صلاح الدين حسن السيسي ، القطاع المصرفي وغسيل الأموال ، عالم الكتاب ، ط1 ، القاهرة ، 2003 .

(8) د . عبد الكريم طيار ، الرقابة المصرفية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، 1998 .

(9) د . حسنين المحمدي بوادي ، الفساد الإداري ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، 2008 .

(10) جورج قرم ، مرتكزات الاقتصادي السياسي للفساد ، نص منشور في مجلة دراسات اقتصادية ، العدد الأول ، السداسي الاول ، الجزائر ، 1999 .

(11) طارق محمود عبد السلام السالوس ، التحليل الاقتصادي للفساد ، دار النهضة ، جامعة حلوان ، 2005 .

(12) عمرو صابر ، الفساد الإداري والاقتصادي ـ رؤية واقعية اقتصادية ـ مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 09 ، جويلية 2007 ، الجزائر .

(13) د . محمد عمر ألحاجي ، غسيل الأموال جريمة بيضاء لكنها خطيرة جدا ، دار المكتبي ، الطبعة الأولى ، دمشق ، 2005 .

(14) عبد المعطي لطفي ، تأثير الفساد على التنمية الاقتصادية ، مؤتمر بعنوان (نحو تدعيم الشفافيات في المحليات) منظم من طرف مركز المشروعات الدولية الخاصة ، القاهرة ، 08 جويلية 2007 .